الأكاديمي والإعلامي المصري د.علي أبو الخير لـ«البناء»:

اتفاقية كامب ديفيد كبّلت القرار المصري

ربما يشهد الجيل القادم زوال الكيان الصهيوني، «الدولة» الشاذة عن منطق التاريخ

زار «دمشق» مؤخراً د.علي أبو الخير الأستاذ الجامعي والإعلامي المصري، نائب رئيس تحرير جريدة «الأنوار» اليومية، وأجرت معه «البناء» الحوار التالي:

■ لمصر دورها التاريخي في نهضة العرب هل تشعر بأن هذا الدور مازال مستمراً وبالفاعلية المعهودة؟

– نعم لمصر دورها التاريخي، ولكننا يجب أن نفرق بين دورها السياسي ودورها الثقافي والفكري، فالدور الفكري مازال مستمراً على المستويات الثقافية والفنية والدعوية المستنيرة، ولكن على المستوى السياسي فإن الدور المصري تراجع بالتأكيد، ولهذا التراجع أسباب عديدة منها اتفاقية «السلام» مع الكيان الصهيوني التي تكبل القرار المصري، ومنها الاندماج كثيراً في الرؤية الأميركية سواء للقضية الفلسطينية أو الرؤية الأميركية للمنطقة كلها، وسبب آخر هام وحيوي وهو التواجد الكثيف للجماعات التكفيرية التي تكفر المجتمع والنظام، لها شيوخها ومفتوها وأموالها، وهو ما قلل دور مصر كثيراً على المستوى السياسي، أما على المستوى الفكري فمازال الدور مستمراً رغم العوائق، ومن ثم لابد من النظر إلى الدور المصري بشقيه، ولنضرب مثلاً بذلك، حاولت مصر أن يكون لها دور إيجابي في العراق، فقامت بتعيين سفير لها في بغداد، ولكن العناصر التكفيرية بقيادة الزرقاوي التي لا تريد لمصر دوراً إيجابياً قامت بخطف السفير إيهاب الشريف وقتله وتوزيع صورته على وسائل الإعلام، فمصر مستهدفة من الصهيونية والتكفيريين على حد سواء.

الدور الشعبي الرافض للتعامل مع الصهاينة أفرغ «كامب ديفيد» من مضمونها

■ كيف تنظر إلى الدور الشعبي في إعادة مصر لمكانتها بعد أن تضررت هذه المكانة بفعل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد؟

– لو تأملنا الدور الشعبي المصري لوجدناه أفرغ كثيراً اتفاقية كامب ديفيد من مضمونها، لأن حركة مقاومة التطبيع مستمرة والوجدان المصري رافض لأي تعامل مع العدو الصهيوني، ولا يستطيع أن يسير أحد الصهيونيين في شوارع القاهرة، ولا يمكنه التعامل مع المصريين، وللتدليل على الدور الشعبي ما قام به المصريون من مساعدة أهل غزة بالمواد الغذائية والسلاح عبر أنفاق حفروها ببراعة في مدينتي رفح المصرية والفلسطينية، والدور الشعبي منع كثيراً من التقارب بين النظام والكيان الصهيوني عبر منظمات المجتمع المدني، كما أن النظام نفسه كان يغض الطرف كثيراً عن تلك الأنفاق، أي يمكن القول إن الضمير المصري مازال بخير، ولابد من النظر لاتفاقيات كامب ديفيد على أنها تعرقل كثيراً من رؤية النظام فلا يمكنه نقض الاتفاقية أو الخروج منها أو تعديل بنودها بمفرده، وتلك هي المشكلة التي تواجه النظام العربي المعتدل بصفة عامة.

■ هل لنا أن نطل على الدور الخارجي في محاولات ضرب الوحدة الوطنية على الصعيد الشعبي المصري؟

– أولاً الشعب المصري شعب متجانس بشقيه الإسلامي والقبطي، والكنيسة المصرية كنيسة وطنية لها دور رائد في الدفاع عن مصر، ورفضت الكنيسة دائماً أي تدخل خارجي في شؤونها الوطنية، وكان لها دور رائع في ثورة 1919، وقد حاول اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني ضرب الوحدة الوطنية وفشل فشلاً ذريعاً وقال إنه لا يمكن التفريق بين المسلم والمسيحي في مصر إلا عندما يدخل المسلم الجامع ويدخل المسيحي الكنيسة، وظل هذا الدور قائماً حتى اليوم، ولكن في العقود الثلاثة الأخيرة حدث ما يمكن تسميته عدم المناعة السياسية بسبب التعامل مع الصهيونية وبروز الدور السلفي التكفيري الذي قتل المسلمين قبل المسيحيين، وبالتالي ظهرت جماعات مسيحية خارجة عن الدور الكنسي، واستغلت الدوائر الخارجية أي قضية بسيطة للتضخيم من حوادث سمّوها فتنة طائفية، ولكنها ليست طائفية بالمرة، مثلاً تحدث قصة حب بين مسلم ومسيحية أو بين مسيحي ومسلمة، أو يتحول أحد المسيحيين للإسلام، وكلها حوادث فريدة لا تأخذ الصفة الجمعية على الإطلاق،

وهنا تظهر العصبيات الدينية ويستغلها البعض في الخارج مثل منظمات تسمي نفسها بمنظمات حقوق الإنسان لتنفخ في النار، بالإضافة لقيام بعض أقباط المهجر بالترويج للتعصب الإسلامي المصري ضد الأقباط، ولكن على المستوى الشعبي فإن الشعب المصري يعيش في حالة وئام مستمرة، كما هي عبر عصور ممتدة عبر الزمن.

■ هل تعتقد أن الاحتلال الصهيوني يمارس تهديداً للأمن القومي المصري من خلال فلسطين، وكيف تتم المواجهة؟

– بالطبع الكيان الصهيوني خطر دائم على الأمن القومي المصري والعربي، وعلمنا التاريخ أن التهديد للأمن المصري دائماً يأتي من الشرق، كما أن المجال الحيوي المصري مرتبط بالشرق كثيراً، فمن خلاله ذهب الجيش المصري منذ عصر الفراعنة وحتى اليوم، ومن هنا نجد أن الأمن المصري يتهدد من الشرق وأن الأمن المصري أيضاً يرتبط بالشرق، أما الغرب والجنوب فقد ظل عاملاً مساعداً وهاماً ومؤثراً في دعم هذا الأمن، لأن مصر لم تتهدد في تاريخها من الجنوب أو الغرب، وفي هذا يذهب الدكتور جمال حمدان العالم المصري فيؤكد على أن الأمن المصري ينتهي عند حدود الشام الشمالية، وأن التاريخ علمنا أن وحدة مصر والشام هي التي تدعم الأمن القومي العربي بصفة عامة، ولذا انزعج الاستعمار والصهيونية من توحيد مصر وسورية، لأن تلك الوحدة التاريخية هي التي دحرت الصليبيين وأنهت خطورة التتار، وللعلم فإن الكيان الصهيوني يرى أن مستقبل وجوده نفسه مرتبط بتوحيد الشام ومصر، ولذا يسعى دائماً من أجل منع أي محاولة وحدوية حتى في مستوياتها الدنيا، كما نرى اليوم.

السخط الشعبي الفلسطيني من الموقف الرسمي المصري من الحصار أمر طبيعي

■ هناك سخط شعبي فلسطيني من الموقف المصري الرسمي من الحصار على غزة، كيف تفسر هذا الموقف الساخط؟

– هذا سخط طبيعي، وهو ليس سخطاً فلسطينياً فقط، بل هو سخط عربي مصري أيضاً، ولكن وحتى لا نظلم الموقف الرسمي كثيراً لابد من النظر للموقف العربي بصفة عامة، الموقف العربي حالياً مندمج مع الموقف الأميركي الصهيوني، وعندما نذهب باللوم إلى مداه نجد أن الموقف العربي بصفة عامة موقف غير عروبي أو إسلامي أو إنساني، فخلال الحرب الصهيونية على المقاومة الإسلامية في لبنان في صيف عام 2006، كان الموقف العربي بصورة عامة مخزياً، وهو ما تكرر في الحرب على غزة، فالصهيونية تريد أن تجعل كل العرب والمسلمين من المعتدلين، فلا يوجد الآن من يتبنى موقف المقاومة سوى سورية وإيران ومعهما المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، ومن ثم نرى الإعلام الصهيوني يريد تفجير الأوضاع داخلياً من خلال الترويج لفكرة وجود صراع سني شيعي، أو ضرب الوحدة الوطنية المصرية أو التدخل في الشأن الإيراني أثناء الانتخابات الإيرانية، كلها من أجل تفجير الأوضاع الداخلية للدول الإسلامية، ومن هنا كان السخط الفلسطيني والعربي من الموقف العربي وإن تصاعد ضد الموقف المصري، لأن مصر بوابة فلسطين، ومن خلالها تكون المساعدة، وهذا ما زاد في صعوبة الموقف المصري ضد ناقديه.

■ ما تقييمكم لدور مصر في المصالحة الفلسطينية؟

– الأشقاء في فلسطين دخلوا لعبة الخلافات، ولا أعتقد أنهم يستطيعون الخروج منها، لأن الخلاف بين رؤيتين أو موقفين، موقف متعامل مع الصهيونية وموقف مقاوم، والخلاف الفلسطيني– الفلسطيني ما هو إلا صورة مصغرة للخلاف العربي– العربي، محورين: محور معتدل ومحور مقاوم، والعدو الصهيوني لا يعطي شيئاً للمعتدلين، بل يريد منهم فقط التنازل المستمر، ونتنياهو يريد من الفلسطينيين في الداخل الاعتراف بيهودية الدولة، أي إنه يرفض التنازل عن المشروع الصهيوني، ويأتي الدور المصري في المصالحة التي لم تحدث حتى الآن، ويكفي ما قاله فاروق قدومي من قتل الراحل ياسر عرفات باتفاق بين أبي مازن ومحمد دحلان مع السفاح شارون، ورغم أننا لا نؤكد ولا نرفض هذا القول، ولكنه في النهاية يصب في خانة تصاعد الخلاف الفلسطيني– الفلسطيني ليس بين السلطة وحماس، بل بين قادة فتح نفسها، وتلك هي المشكلة التي تواجه الموقف المصري أو الموقف الفلسطيني من المصالحة بصورة عامة.

■ هل من كلمة توجهها لقراء «البناء» في ختام حوارنا؟

– لابد من القول إنه رغم ما تقوم به الصهيونية نجد أن الدولة العنصرية تتراجع تحت وطأة ضربات المقاومة، لأن الرؤية الصهيونية رؤية جغرافية في التوسع وحدودها التوراتية من النيل إلى الفرات، وكانت غولدا مائير تقول إن حدود الدولة هي الأرض التي يقف عليها الجندي الإسرائيلي، ولكن نجد أن العدو هرب من جنوب لبنان ومن غزة تحت وطأة المقاومة، وحتى الجدار العازل العنصري في الضفة الغربية، يعترف بأن الأمن الصهيوني أصبح على المحك وأن الحدود الجغرافية تتراجع، وربما يشهد الجيل القادم زوال هذا النظام العنصري وتلك الدولة الشاذة عن منطق التاريخ.

قضايا

أمل الوحدة، ومأساوية المشهد الفلسطيني!!

خالد بدير

أجد نفسي مدفوعاً بأمل الوحدة يسكنني، أعارض كل الضجيج الذي يدور بخصوص ما أسماه البعض أبدية الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد اتساع الهوة بين حركي «فتح» و«حماس» إثر منع الأخيرة أعضاء مؤتمر «فتح» السادس من الغزيين من التوجه إلى بيت لحم لحضور المؤتمر.

أمل الوحدة يسكنني، لأن الطرفين لا يمكن أن يستمرا هكذا إلى الأبد، فلا «فتح» قادرة على إلغاء «حماس»، ولا «حماس» قادرة على إلغاء «فتح»، وأي من الطرفين يكون واهماً إذا ما بنى حساباته على أساس إلغاء الآخر... لاشك أن هناك آثاراً سلبية تترك لدى كل طرف من ممارسات الطرف الآخر سواء الاعتقال أو الحجز أو تقييد الحريات، لكن هذه الآثار لن تترك جغرافيا فلسطين المحتلة عام 1967 مقسمة بين ضفة وقطاع، فالإصرار على إنهاء حالة الانقسام، وهو إصرار شعبي يشمل المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المحلي وشخصيات وطنية، والأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، عدا إصرار حزبي تجلى بمبادرات متعددة من أجل لم الشمل ووضع حد للأزمة التي لم يستفد منها إلا الصهاينة ومن خلفهم.

ويبدو أن أكاذيب الإدارة الأميركية حول الضغوط على تل أبيب لوقف الاستيطان، لا بد أن تكون حافزاً على الحوار الفلسطيني ومن ثم الوحدة، فهذه الأكاذيب انكشفت، واتضحت، وحسب دعوة جورج ميتشل تل أبيب إلى تجميد للاستيطان لعام واحد، تكون وعود واشنطن قد تلاشت وتبخرت، وفي حقيقة الأمر المزاج العام في مؤسسات الولايات المتحدة هو عدم الضغط على تل أبيب، وعدم تقديم أي التزامات للعرب، وهو ما يفسر دعوة أكثر من مسؤول أميركي للدول العربية إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني. وإضافة للموقف الأميركي ويمكن القول إنه من المخجل أن نرى الهوة تتسع بين الأطراف الفلسطينية في حين تواصل حكومة العدو ابتداع القوانين التي تصادر حقوق فلسطينيي 1948، بل وتجبر أطفالهم على حفظ نشيد الكيان الصهيوني، وتواصل عمليات تهويد مدينة القدس، وتوسع مستوطناتها بمتوالية هندسية.

وما يبعث الأمل أيضاً تصريحات بعض مسؤولي الحركتين بالدعوة إلى مواصلة الحوار، وعدم اعتبار المؤتمر السادس لـ«فتح» نقطة فاصلة في تأبيد الانقسام، وهذه الأصوات خرجت أيضاً من بين أعضاء مؤتمر «فتح»، وهو يؤكد أن الغمامة قد تنجلي، حتى لو أخذت زمناً أكثر مما نتوقع.

نعم قد يطول استمرار هذه الغمامة لأن أطرافاً عديدة لها مصلحة في استمرار الانقسام

فالطرف الأميركي حريص على استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني بغية فرض المزيد من الحصار على حركة حماس وقوى المقاومة تحت شعار «محاربة الإرهاب»، والطرف الصهيوني لا يخفي ارتياحه باستمرار الانقسام الذي يعتبره الفرصة التي جاءت على طبق من ذهب، وهي فرصة لم تتحقق في الماضي، رغم كل المحاولات الصهيونية لتحقيق ذلك، وحتى نكون موضوعيين هناك طرف فلسطيني له مصلحة في استدامة الانقسام الداخلي رفضاً منه لمبدأ المقاومة والتحرير اتساقاً مع وعيه ومصالحه التي تتشابك مع المصالح الصهيونية، وهذا الطرف ليس حركة «فتح»، وإن كان بعض قيادييها محسوباً عليه.

ربما يستغرب الكثيرون وجود الأمل بالوحدة، رغم ما يحمله المشهد الفلسطيني من صعوبات وتعقيدات، تصل إلى درجة المأساوية، وهنا أقول إن الأمل ينبع من وجود مخلصين فلسطينيين وعرب، ومن وجود شعب رسم مسيرته بالدم، ولن يقبل هؤلاء جميعاً أن يستمر فصل الانقسام المأساوي.

مخاطر جدية تتهدد أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

أكرم عبيد

عندما تصبح الحقيقة من لحم ودم وهوية وطنية وثقافة وانتماء عربي أصيل تحفظها الذاكرة الفلسطينية التي تتوارثها الأجيال لا يمكن تهويدها بالتزوير والتزييف والتحريف مهما بلغ الإرهاب الصهيوني مداه، لذلك ليس غريباً ولا مستغرباً أن تترافق سياسة التهويد والترهيب مع إصدار المزيد من قوانين الفصل العنصري الصهيوني والتي كان آخرها قانون تهويد التعليم في المدارس في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام 1948 في ظل صمت وتواطؤ معظم النظام العربي الرسمي المتمسك بالمبادرة العربية للسلام المسفوحة على جدار المبادرة الأميركية القديمة الجديدة للرئيس أوباما التي تتضمن ما يسمى حل الدولتين المزعوم.

ولم تكن سياسة تهويد أسماء المدن والقرى والبلدات العربية الفلسطينية وشوارعها في المثلث والجليل والنقب إلا مقدمة لتهويد القدس أولاً لفرض الأمر الواقع عليها لتكون العاصمة الأبدية للدولة اليهودية المزعومة كما يحلمون، وهذا أن عمليات التزوير والتزييف والتحريف الصهيونية القديمة الجديدة التي تستهدف تغيير معالم الأرض وهوية إنسانها العربي الفلسطيني وثقافته وتاريخه وانتمائه بعد أكثر من ستين عاماً من إعلان قيام الكيان الصهيوني المصطنع في فلسطين المحتلة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه العدو الصهيوني بالحرب لإنكار وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه العريق تحت يافطة المفاوضات العبثية مع رموز سلطة معازل أوسلو بدعم ومساندة تحالف الشر الغربي بقيادة الإدارة الأميركية كمقدمة لطرده من أرض وطنه وخاصة بعد التهام المزيد من الأرض في الضفة الغربية المحتلة لبناء وتوسيع المستعمرات وجدار الفصل العنصري وخاصة القدس التي تجتاحها حمى الاستيطان بشكل متسارع بعد تعرض معظم أحيائها للمصادرة والتدمير وتشريد الآلاف من سكانها العرب والمساس بمقدساتهم الإسلامية والمسيحية بشكل منهجي لتغيير معالم التاريخ والأرض لفك ارتباطها بسكانها العرب الأصليين ونزع الصفة الإنسانية عن شعبها بعد جنون رموز العنصرية اليمينية المتوحشة التي تعبر عن نفسها بطريقة إجرامية تتمثل في التخطيط لاقتلاع أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بعد فرض سياسة التضييق عليهم كما يحصل في أم الفحم وحيفا وعكا والنقب والقدس وغيرها، وهذا ما يتناقض مع المفاهيم والقوانين البيئية الدولية وحقوق الإنسان تحت الاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة، لذلك لا بد من تحرك فلسطيني وعربي وإسلامي جدي عاجل من خلال الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة لحماية أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وتعزيز صمودهم في أرضهم على الرغم من سياسة الدمج والتذويب أو الترحيل بعد تفرد وانفراد العدو الصهيو أميركي من خلال المخططات والمشاريع العدوانية التي قد تختلف في بعض التكتيكات لكنها تتوافق في المصالح والأهداف الاستراتيجية، مع العلم أن أبناء المثلث والجليل والنقب يشكلون اليوم إلى جانب أهلهم من أبناء القدس حماة الأقصى بقيادة الشيخ رائد صلاح والبطرك عطا الله عطا الله بعد تعرض المقدسات الإسلامية والمسيحية للعدوان والتهديد والوعيد لتدميرها وبناء ما يسمى الهيكل المزعوم وخاصة بعد فصل القدس وعزلها عن محيطها العربي وفك ارتباطها بالضفة الغربية المحتلة.

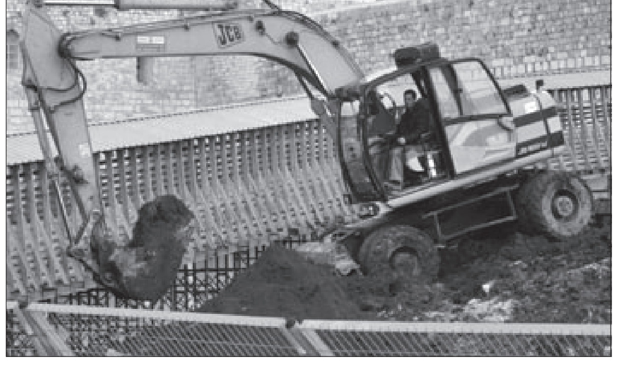

فصل من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية

معبر «ارتاح».. بوابة جحيم إجباري للعمال!!

يُعتبر معبر الطيبة، الذي يُطلق عليه أيضاً اسم معبر ارتاح، نسبة لقرية ارتاح، ، من أبرز المعابر التي يدخل منها العمال الفلسطينيون ليتوجهوا يومياً إلى مواقع عمل وراء ما يسمى الخط الأخضر، أي أراضي فلسطين 1948. ويبدو المشهد في هذه المنطقة مفعماً بالشواهد المأساوية، التي تشي بانسداد فرص العمل أمام قطاعات واسعة من الفلسطينيين في الضفة، فيضطرون للعمل في مواقع «إسرائيلية» في ظروف فائقة القسوة، علّهم يعودون بقوت اليوم لأبنائهم الذين ينتظرونهم طويلاً كل نهار.

يقع معبر ارتاح إلى الجنوب الغربي من مدينة طولكرم، ويبعد عنها نحو ثلاثة كيلومترات. ويتموضع داخل الأراضي المحتلة سنة 1967، وله جانبان، ومن الجانب الشرقي المقابل للضفة لا توجد به سيطرة لأحد، أما من الجانب الغربي فيقع بشكل كامل تحت سيطرة جيش الاحتلال. أمّا داخل المعبر سيئ السمعة، فتقوم شركة أمن خاصة بمراقبة عملية الدخول إلى المعبر والخروج منه.

يقف العمال في طوابير، في المعبر، في حالة زحام نادرة، حتى إن معظم الأيام لا تخلو من إصابات بين العمال من شدة الاكتظاظ. و«أحياناً يتسبّب ذلك في الوفاة لبعضهم، وسمعنا الكثير عن هذه الحالات»، كما يقول أحد العمال معتبراً أن هذه الطوابير «تشبه معسكرات الاعتقال، وطوابير الفلسطينيين اللاجئين على أبواب وكالة «الأونروا». إنه وقوف إجباري، لأجل اجتياز هذا المعبر المشبع بالقسوة، فهو المعبر الوحيد بالمنطقة الذي يمكن للباحثين عن فرصة عمل نادرة وشاقة اجتيازه. ويمرّ عبر معبر ارتاح نحو أربعة آلاف عامل فلسطيني يومياً، بعد أن تقطعت فيهم سبل كسب القوت في الضفة الغربية.

يتم إدخال العامل إلى غرف صغيرة خاصة هو ومجموعة من العمال، ليتم إخضاعهم لفحص دقيق يشمل كل شيء. أما إذا ما تم الاشتباه بأحد منهم فيكون التفتيش أشد صرامة إلى درجة إجباره على خلع جميع ملابسه. ومن ثم يصل العمال إلى النافذة الأخيرة، ليتم فحص تصريح المرور والهوية الشخصية. وفي بعض الحالات يقوم الجنود بالتباطؤ المتعمد في الإجراءات المتشددة لكي يتأخر العمال عن مواقعهم. وتشتد الأزمة أحياناً عند معبر ارتاح، وخاصة في أيام المطر.

وتصف منظمة «محسوم ووتش» (مراقبة الحاجز، فمحسوم يعني حاجز بالعبرية) الحقوقية معبر ارتاح بأنه باب من «أبواب جهنم»، يجتازه آلاف العمال الفلسطينيين يومياً في طريقهم للعمل، جراء إخضاعهم لعمليات تفتيش مهينة، يتحوّل هذا المعبر إلى «سوق عصري للعبيد».

وتؤكد المنظمة أن ما بين مئة وخمسين ومئتي عامل فلسطيني يضطرون للوقوف داخل الحاجز، في ممرّ تقل مساحته عن عشرة أمتار مربعة، قبيل البدء في إخضاعهم لتفتيش دقيق، كما ينتظر المئات قبالة الحاجز فجر كل يوم، وتضيف «يستغرق عبور كل شخص باباً حديدياً دواراً داخل الحاجز نصف دقيقة لكل واحد، وبعد ذلك يضطر لاجتياز عوائق وفحوص كثيرة مضنية».

وتنقل «محسوم ووتش» عن عمال فلسطينيين قولهم إن الجنود ألقوا مؤخراً بقنبلتي غاز نحوهم وهم ينتظرون اجتياز حاجز ارتاح، وهكذا تؤكد المنظمة أن مهمة العامل الفلسطيني «أشبه بدخول أبواب جهنم»، وهو يحتاج للسفر من موقع الحاجز بعد عبوره نحو مكان عمله، لافتة الانتباه إلى أن عذاباً مماثلاً ينتظره في الإياب كذلك، فيما «لا يتورع الجنود عن توجيه بنادقهم للمارة الفلسطينيين وإلقاء قنابل صوتية نحوهم وشتمهم».

كما تتم عملية فحص المارة من خلال تعريتهم كلياً بشكل جماعي، ما يزيد من حالة الضغط عليهم، حيث تشير المنظمة إلى أن الأطفال الفلسطينيين يخضعون أيضاً للتدقيق، كما يُعامَل الكبار والشبان.

أوباما و«الإستراتيجية الأميركية الجديدة»!!

قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما استبدال «الحرب العالمية على الإرهاب» بإستراتيجية جديدة تركز بشكل أكبر على تنظيم القاعدة وتعتمد على جهود أوسع لإشراك العالم الإسلامي.

وقال جون برينان مستشار الرئيس أوباما لشؤون مكافحة «الإرهاب» «إن تنظيم القاعدة لا يزال يشكل «التهديد المستمر» للولايات المتحدة»، مؤكداً أن الإدارة الجديدة تستهدف هذا التنظيم بشكل أقوى، وأضاف إن «وصف جهودنا بأنها «حرب عالمية» لا يصب سوى في مصلحة الرواية المحرفة التي يشيعها تنظيم القاعدة».

وأوضح في تصريحات معدة مسبقاً ليلقيها أمام مؤسسة فكرية في واشنطن أن ذلك الوصف «يصب في مصلحة الفكرة المضللة والخطيرة أن الولايات المتحدة هي بشكل من الأشكال في صراع مع بقية العالم».

وقال إن أوباما يدخل على هذه المسألة «نهجاً جديداً تماماً وأكثر فاعلية» بمعالجة مشكلة التطرف المستمرة منذ فترة طويلة عبر الدبلوماسية والإستراتيجيات السياسية والاقتصادية، وأضاف إن «الدروس المستفادة في محاربة المسلحين في العراق وأفغانستان تنطبق على القتال الأوسع ضد التطرف وخلاصتها أنه لا يمكننا تفادي هذا التحدي».

وأوضح «يمكننا أن نقتل جميع «الإرهابيين» الذين نرغب في قتلهم بقياداتهم وعناصرهم. ولكن إذا فشلنا في مواجهة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأكبر التي ينمون فيها، فسيظهر دائماً مجند جديد، كما سيُشن هجوم آخر».

من جهة أخرى تعتزم إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إطلاق حملة إعلامية في الأسابيع القريبة القادمة في الكيان الصهيوني والدول العربية.

ويسعى المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل لتبديد التوتر بين تل أبيب والولايات المتحدة، مشيراً إلى أن «فهم الموقف الأميركي في إسرائيل غير دقيق».

وأشار ميتشيل إلى أن وزارة الخارجية الأميركية «ستطلق في الأسابيع القريبة حملة إعلامية في إسرائيل والدول العربية تشمل أيضاً مقابلات تلفزيونية مع الرئيس أوباما».

كما قال «إن الولايات المتحدة تلقت ردود فعل إيجابية من قادة الدول العربية على طلب الولايات المتحدة باتخاذ خطوات تجاه إسرائيل لبناء الثقة».

وتحدث ميتشيل عن بعض ما أسماها الأمور التي تفهم خطأ في سياسات الولايات المتحدة

وقال في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» إن «إحدى المفاهيم الخاطئة هي أن كل شيء يدور حول المستوطنات– نحن ببساطة نطلب من الإسرائيليين العمل كما نطلب من كافة الأطراف».

وأضاف «ثمة مفهوم خاطئ آخر برأيي – وهو الادعاء بأن الدول العربية رفضت طلب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما باتخاذ خطوات تقود إلى التطبيع مع إسرائيل. ففي محادثاتنا تلقينا ردود فعل إيجابية، إرادة للعمل وتصريحات علنية من الرئيس المصري وولي العهد البحريني».

خطر التقسيم يدق أبواب اليمن غير السعيد

الفوضى الخلاقة على الطريقة الصهيونية الأميركية؛ تتنقل من بلد إلى آخر لتزرع الفتنة والانقسام:

زينب الخطيب

من العراق الواقع في فخ الفتنة والفوضى

إلى فلسطين المنقسمة على ذاتها جغرافياً وسياسياً و«سلطوياً»

... إلى لبنان «المتموج» الذي لا يخرج من أزمة حتى يدخل في أخرى،

إلى الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب والتطرف الداخلي

... إلى السودان الذي مزقته حروب الشمال والجنوب،

إلى الصومال الغارق في فوضى كاملة

والآن.. نقطة ساخنة جديدة أضيفت إلى الخريطة العربية «المشتعلة» وهي «اليمن» الدولة الفقيرة التي تجاور دولاً غنية والتي تنتمي جغرافياً إلى الجزيرة العربية دون أن تنتمي سياسياً وعملياً إلى المنظومة الخليجية (مجلس التعاون)... هذه الدولة العربية لا تشهد مجرد اضطرابات ومشاكل داخلية، وإنما بدأت تشكل مصدر خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة ومصدر قلق بالنسبة لدول الجوار خاصة المملكة السعودية من جراء التداخل الحاصل بين الأزمات والمواجهات الداخلية وبين تحول اليمن إلى ملاذ وملجأ لـ«القاعدة»، كما تحوله إلى ساحة من ساحات الفتنة والصراع في المنطقة العربية...

يواجه اليمن ثلاثة «تحديات أزمات»:

1 – الأزمة المزمنة التي اتخذت شكل المواجهة المسلحة بين الحكومة والمتمردين الحوثيين (تبعاً لزعيمهم عبد الملك الحوثي) منذ أربع سنوات وكانت نتائجها مدمرة في محافظة صعدة وأوقعت خسائر كبيرة بشرية ومادية... وفي البدء تردد أن حركة التمرد تحظى بدعم ليبي، ولاحقاً أنها تحظى بدعم إيراني... وبعدها هدأت المواجهة لفترة بفعل مفاوضات ووساطة قطرية توصلت إلى اتفاق (العفو عن المعتقلين وإعادة الإعمار مقابل إلقاء السلاح)، ولكنها لم تتوصل إلى نزع فتيل المشكلة التي ما زالت ناراً تحت الرماد...

2 – خطر «القاعدة» التي نفذت عمليات نوعية في ميناء عدن (المدمرة الأميركية كول) وفي صنعاء (مجمع سكني لخبراء نفط أميركيين) إضافة إلى خطف وتصفية أجانب... والتي عززت وجودها عبر خلايا وشبكات نازحة من أفغانستان والعراق تحت ضغط العمليات العسكرية والأمنية للأميركيين وقوات التحالف...

3 – الحرب الداخلية «الانفصالية» التي تهدد وحدة اليمن وبالعودة إلى كيانين: شمالي وجنوبي. ففي ظل ما سمي «الحراك الجنوبي» تتصاعد نزعة المواجهة بين المعارضة في الجنوب والسلطات اليمنية المركزية في صنعاء وتتطور حركة الاحتجاج من تظاهرات وأعمال شغب إلى اشتباكات مسلحة. وهذا الوضع المتأزم والمتفجر تدفع إليه جملة عوامل، وإلى عامل التدخل الخارجي الذي يغذي التوتر السياسي والاجتماعي، ثمة شعور متنامٍ في الشارع اليمني بالاغتراب عن النظام السياسي الحالي والفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والأمني، وغياب المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، وسيادة منطق القبلية والمناطقية والحزبية وغياب مشاريع الانصهار والاندماج على الأصعدة الإنمائية والخدماتية والاجتماعية.

في الفترة الأخيرة كان على الحكومة اليمنية أن تواجه مجموعة أزمات على عدة جبهات وفي وقت واحد تقريباً: تجددت المواجهات المسلحة مع الحوثيين وشاركت فيها القبائل، بما يعني أن هذه الأزمة ما زالت تراوح في مكانها، لا بل زادت عمقاً مع تآكل الوساطات ودخول العامل القبلي فيها، بعد البُعد المذهبي والتنموي. وتحولت التظاهرات في الجنوب إلى اشتباكات واعتقالات، ليتحول فيها البُعد التنموي والسياسي إلى بعد «انفصالي». ولم تعد الحرب التي يشنها تنظيم «القاعدة» في اليمن مجرد عمليات موسمية في مناطق نائية تستفيد من أهداف سهلة، وإنما تحولت هذه الحرب إلى مواجهات شبه يومية، حتى في قلب العاصمة حيث تتكرر عمليات قصف لأهداف يُفترض أنها تحت حماية أمنية كثيفة.

وفي موازاة ذلك، وقبله، تواجه الحكومة اليمنية نوعين من الضغوط القوية: الأول يتصل بصعوبات الوضع الاقتصادي في بلد هو بين الأفقر في العالم، وصعوبات التنمية في هذا البلد الريفي والقبلي، مضافاً إليها صعوبات الحصول على مساعدات تستجيب لضرورات الأوضاع الخاصة في البلد، وليس التصورات المشروطة التي تضعها الدول المانحة. والنوع الآخر من الضغوط هو التخبط بين موجبات الحرب على الإرهاب وضرورات العمل لعدم التصادم مع شرائح محلية، سياسية وقبلية، شكلت لفترة الجمهور الداعم للحكم اليمني، خصوصاً بعد فترة حرب «الانفصال» مع ما كان يُعرف باليمن الجنوبي... وبذلك، تختلط عوامل عدة، كل منها يشكل قنبلة عنقودية في وجه الحكومة اليمنية. ولم يعد ممكناً الفصل بين المطلب التنموي أو القبلي أو «الانفصالي» أو «الجهادي»، وبات كل مسعى لضبط أي تحرك يدفع إليه أحد هذه العوامل، خصوصاً عبر الإجراءات الأمنية، يصطدم بكل تفاصيل التركيبة المحلية المعقدة... والأخطر أنه يصطدم بتدخلات وضغوط خارجية كتلك الجارية في العراق ولكن معكوسة...